

إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص

أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

م. علياء حسين خلف الزركوش* م. علي وهيب عبد الله م. أحمد صالح حسن كاظم*

المستخلص

يعد إصلاح وتنمية القطاع الخاص ذا أهمية كبيرة بسبب عدم كفاءة القطاع العام في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، فضلاً عن ظهور مظاهر الفساد المالي والإداري في معظم الحلقات الإدارية وإفراغ عملية التنمية الاقتصادية من مضمونها الفعلي، ومن هنا ظهرت الرغبة نحو بناء وتطوير القطاع الخاص الذي يعد قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي، ويهدف البحث إلى تطوير مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يعظم من قدرة الاقتصاد الوطني على الإيفاء باحتياجات الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومواجهة ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي والعمل كعنصر فعال، ورغد الميزانية العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويقسم البحث إلى أربعة مباحث، المبحث الأول التعرف على القطاع الخاص في العراق (مفهومه، وأهميته، وتنميته)، وجاء المبحث الثاني للتعرف على القطاع الخاص بين الواقع والمأمول، والمبحث الثالث قياس مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الرابع تناول وضع رؤى مستقبلية ببناء وتطوير القطاع الخاص في العراق.

Abstract

The Reform and development of private sector is of great importance, because of the lack of public sector efficiency in the exploitation of economic resources optimally. As well as, the emergence of the manifestations of financial and administrative corruption in most administrative loops and emptying the economic development process from its actual content Hence, the desire towards the construction and development of the private sector, which is the locomotive for the growth and economic stability. The research aims to develop the private sector's contribution in GDP, and infrastructure, to maximize the ability of the national economy to meet the needs of different productive activities and meet the high volume of domestic consumption and employment effectively divides, and to supply the general budget of the state, in order to achieve the economic development. The research into four sections. The first Section identifies the private sector in Iraq (its concept, the importance , and development. second section is about the private sector between hope and reality, and the third section measuring the contribution of the private sector in the Gross Domestic Product (GDP). While the fourth section predate the future vision for private sector development of futuristic visions of building and development the private in Iraq.

* عضو هيئة تدريس/ جامعة ديالى/ كلية الإدارة والاقتصاد

□ المقدمة

يعد القطاع الخاص عنصراً أساسياً ومنظماً في النشاط الاقتصادي يكتسب صفة الملكية الخاصة وتقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة والاحتكار أيضاً، إذ إنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فليكن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، وللقطاع الخاص دور مهم وبارز في العملية التمهوية وهو قطاع فاعل في المجتمع يعمل فيه ويتبادل المنافع مع أفرادهِ، ولا يمكن التصور أن تعمل المنظمات الاقتصادية بمعزل عن أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، ويعد التوجه نحو القطاع الخاص ذا أهمية كبيرة بسبب ضعف أداء القطاع العام في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل مثلى، فضلاً عن ظهور مظاهر الفساد المالي والإداري في معظم الحلقات الإدارية وإفراغ عملية التنمية الاقتصادية من مضمونها الفعلي ومن هنا ظهرت الرغبة نحو بناء وتطوير القطاع الخاص الذي يعد قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي.

□ أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من المنطلقات الآتية:

- وضع سياسات لتفعيل وتطوير القطاع الخاص من أجل الارتقاء به بما يتناسب مع دوره المأمول .
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت.

□ مشكلة البحث

يعاني العراق جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أمام أدوار متعددة للقطاع الخاص، فهل يمكن أن يكون دور للقطاع الخاص في تطبيق برامج النمو والتنمية الاقتصادية في العراق؟

□ فرضية البحث

يفترض البحث أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دوراً فاعلاً في أحداث التنمية الاقتصادية في العراق من خلال استثمار إمكانياته المالية والفنية في مشروعات اقتصادية تؤدي إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، خاصة بعد الأزمات التي يواجهها العراق نتيجة اعتماده على قطاع واحد ألا وهو النفط.

□ هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أهمية إصلاح القطاع الخاص وتنميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تفعيل الدور الاقتصادي له وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال وجعله أداة مساهمة وفاعلة في عملية الإصلاح التي يسعى العراق إلى نجاحها.

□ منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي استخدم فيه التحليل الوصفي والقياسي لإثبات فرضية البحث.

□ هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم وأهمية القطاع الخاص، وتناول المبحث الثاني القطاع الخاص بين الواقع والمأمول، وتم عرض النموذج القياسي المستخدم في الدراسة في المبحث الثالث، واقتصر المبحث الرابع على وضع رؤى مستقبلية ببناء وتطوير القطاع الخاص في العراق فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

□ حدود البحث المكانية والزمنية

يتخذ البحث حدوده المكانية والزمنية، جمهورية العراق خلال المدة (1990-2015)، وتم الحصول على البيانات من وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية.

□ المبحث الأول

□ القطاع الخاص في العراق: مفهومه وأهميته وتنميته

يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات في تنفيذ استراتيجيات الدولة وتنويع مصادر الدخل، لكن الظروف التي تعرض لها القطاع الخاص في العراق أدت إلى عدم استقراره مما أفقده فلسفته، وانعكس الأمر على ضعف مشاركته في الأنشطة الاقتصادية وقدرته على مساهمة عملية التنمية الاقتصادية، إن هناك بعض الاختلالات الواضحة بين الاقتصاديات المتطورة والاقتصاديات النامية من ناحية دور الدولة وأثره على القطاع الخاص ففي العراق يظل القطاع الخاص قطاعاً يتداخل مره ويبتعد أخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعاً لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية باعتبارها من الدول النامية وبالأجمال الكلي فلن الدول النامية ومنها العراق تتصرف مع القطاع العام من منطلق السيادة وتحقيق المنفعة العامة، بينما تتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية واستراتيجية التنمية فيها، من هنا نستطيع القول إن القطاع الخاص العراقي يعني ذلك الجزء من الاقتصاد العراقي الذي يديره رجال الأعمال العراقيون وأصحاب

رؤوس الأموال من صناعيين وتجار ومزارعون. وأصحاب المرافق الخدمية بالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمةً لإستراتيجية التنمية في البلد ودعمًا لهذا القطاع (عبيس، 2010: 5)

□ أولاً، مفهوم القطاع الخاص

يعرف القطاع الخاص على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يتصف بالملكية الخاصة، وأن عملية الإنتاج في القطاع الخاص تقوم بالإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة، ويتحدد فيه المبادرة الخاصة وفي ظل القطاع الخاص تظهر عملية تحمل المخاطر للقرارات والأنشطة التي يتم اتخاذها، إذ إنه في ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي أساس قيامه القطاع الخاص، فلن آلية السوق هي التي تحدد ما يتم إنتاجه أو استهلاكه وفقاً لنظام المنافسة (على الموقع الإلكتروني <http://www.woecd.org/dataoecd>).

ويعد القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية من أجل تطوير النشاط الاقتصادي في أي بلد وعلى الرغم من الجدلية القائمة بخصوص إبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أهمية هذا القطاع والدور الذي يمكن أن يؤديه في بناء النشاط الاقتصادي بطريقة ديناميكية مزدهرة، وهذا يتم من خلال مجموعة عوامل تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وعملية تفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية، ويعرف القطاع الخاص بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح (وزارة التخطيط، 2014: 8).

إن القطاع الخاص في العراق حقيقة قائمة منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الخمسينيات على أثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية وقد تجلّى هذا الدور ابتداءً في حجم الاستثمار العام والإنفاق على توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الإدارة الحكومية العامة، كان هناك في المقابل القطاع الخاص الضعيف وغير المنظم إذ لم يحظ هذا القطاع بفرصة حقيقية لكي يكون بالمستوى الذي يمكنه من إن يؤدي دوراً بارزاً في عملية البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي إذ تعرض هذا القطاع إلى هزات عنيفة نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي وتحجيم دوره بفعل تبني النهج الاشتراكي (العزاوي، 2008: 3).

□ثانية أهمية القطاع الخاص

إن وجود القطاع الخاص في العراق ذو أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد والمجتمع، وسنلقي الضوء على مدى أهمية هذا القطاع وفقاً الآتي:

- الحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في البلد، إذ تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً على الاستقرار الاقتصادي، ومن هنا تتجلى أهمية القطاع الخاص في القضاء على البطالة، إذ يعمل على استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة.

- سد حاجة السوق من المنتجات المختلفة، إذ إن منتجات القطاع الخاص وخدماته تأخذ حيزاً معقولاً من سلة المنتجات الوطنية وهي منتجات تتصف بالجودة والمواصفات المقبولة لدى المستهلك العراقي بما توفره من مواصفات النمط الاستهلاكي في العراق، فضلاً عن أنها تساهم في تقليل الحاجة إلى الخارج في تأمين السلع الضرورية، وبالتالي خفض انسياب العملات الأجنبية إلى الخارج للاعتماد لاحقاً في استثمار مشاريع إنتاجية أخرى تلبي حاجات السوق المحلية والمساهمة في دعم الإنتاج المحلي وقيام صناعة محلية تعتمد على مواد أولية زراعية كانت أم طبيعية متوفرة محلياً مما يشكل دعماً إضافياً من خلال المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج، وخلق نوع من التقارب ما بين القطاع العام والخاص بواسطة إيجاد التنسيق فيما بينها من ناحية خلق فرص المنافسة المتماثلة التي تساهم في تحسين ورفع مستوى النوعية المصاحبة لمحاولة تقليل الكلف (العزاوي، 2008: 12).

- تظهر أهمية القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، إذ يحتل القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه، ولا يخفى على أحد دور القطاع الخاص المهم والأساسي في بناء اقتصاد حر ومساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية، ودوره المهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ومنافسة قطاع الدولة في توفير السلع والخدمات بالإضافة إلى دوره المهم في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على

الواردات وزيادة الصادرات، وبالتالي انعكاس ذلك على زيادة دخل الفرد ويلعب القطاع الخاص دوراً مهماً وأساسياً في معظم البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي، في الاستقرار السياسي والاقتصادي، لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية للدولة مما يجعلها دولة مستقرة ذات سيادة مستقلة، والقطاع الخاص شريك أساسي وهام للحكومة في عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة لأهمية الدور الذي يقوم به في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري وتخفيض نسبة البطالة وبالتالي تحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي والدخل القومي، إضافة إلى مشاركته في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتنظيم العرض النقدي وإمتصاص السيولة النقدية الزائدة واستقرار سعر الصرف بوساطة استثمار في أدوات الخزنة إلى جانب تخفيض جانب النفقات في الموازنة العامة نتيجة تحمل تلك النفقات وتزايد أهمية هذا القطاع وأثره في عملية التنمية الاقتصادية في ظل منهج التحول نحو الاقتصاد والاقتصاد الحر وتحرير التجارة، وينعكس هذا الدور في الخطط والبرامج التنموية المعدة من قبل الحكومة والتي تهدف إلى تأمين أكبر قدر ممكن من التوافق بين الأهداف والسياسات والإجراءات لتوفير السلع والخدمات العامة وزيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري وتحسين وتطوير الموارد البشرية وتهيئة البيئة الاقتصادية اللازمة للنمو وتحقيق التوزيع العادل للدخل، كما أن أهمية دور القطاع الخاص يستلزم تدخل الحكومة في بعض الاستثمارات المختلفة لتشجيع ودعم ومساعدة هذا القطاع وتعزيز دوره في عملية التنمية والوصول إلى المستويات المطلوبة في هذا المجال. ولأهمية هذا الدور وهذه الشراكة فإن الحكومات تسعى لتعزيز هذه الشراكة من خلال إجراء إصلاحات هيكلية وتعديلات في التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والاستثماري للقطاع الخاص وإزالة المعوقات تجاه هذا النشاط وتشجيع الاستثمار ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية والامتيازات الخاصة وإعادة هيكلة التعريفات الجمركية وإلغاء القيود على حركة الصرف الأجنبي ورؤوس الأموال وتعديل السياسة النقدية، إضافة إلى خصخصة بعض المنشآت العامة، من خلال برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية على الموقع الإلكتروني (www.gotofxmaster.com).

- أن أصحاب الرأي بأفضلية القطاع الخاص في تنمية المجتمعات يرون أن أهم ميزة يمتاز بها القطاع الخاص هي السرعة في الانجاز والإبداع والقدرة على الريادة والابتكار، بحيث يرون أن تدخل الدولة بشكل مباشر في الإنتاج يؤدي إلى إعاقه القوى البشرية داخل الوحدات الاقتصادية العامة لوجود عدة أسباب نفسية واجتماعية واقتصادية وغيرها كانهدام الحافز على المنافسة ولهذا فإن القطاع العام في معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية سلمت المشاريع الصناعية وغير الصناعية الناجحة إلى القطاع الخاص والذي يعزف عن المخاطر في بداية النشاط أو التنمية بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة .

□ ثالثاً معوقات تنمية وتطوير

□ القطاع الخاص:

هناك حكم مسبق بأن القطاع الخاص يهدف من خلال استثمار أمواله وخبرائه في الأنشطة السهلة السريعة والعوائد المرتفعة الأرباح ، وبالتالي فإن مشاركته في أي نشاط اقتصادي من أجل زيادة دخول أصحابه وليس المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني لأنه في الغالب يهرب من الاستثمارات التي تغطي الجوانب الاجتماعية التي يرون فيها تحقيق مصالح المجتمع وينظر إلى هذه المصالح من وجهة نظر سياسية وتناسوا أن السياسة هي العمل لخدمة المجتمع وأن الأخيرة في غالبيتها مصالح اقتصادية ، وبالتالي فلن السياسة هي اقتصاد مكشوف، ومن جهة أخرى فلن النشاط الخاص يتطلع إلى قدوم الاستثمارات الأجنبية ليس كمنافسة لأنشطته ولكن لإلتقاء مصالحها لأن رؤوس الأموال الأجنبية تفضل التعاون معه وليس مع القطاع الحكومي وغالبية تجارب الدول النامية مع الاستثمارات الأجنبية ، إن الأخيرة تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية وسياسية معاً، ومع ذلك فلننا لا يمكن أن نتجاوز جملة من الظواهر التي تحول دون استقرار تطور أنشطة وفعاليات القطاع الخاص (الحديثي، 2007: 149). إن القطاع الخاص يواجه العديد من المعوقات التي تعوق تنمية وتطويره ومنها (استراتيجية تطوير القطاع الخاص، 2014: 9).

- الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة لدعم القطاع الخاص
 - تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً
 - عدم انتظام إنفاذ السياسات والقوانين القائمة
 - عدم كفاية وسائل الحصول على التمويل .
 - تضرر البنية التحتية المالية وعدم كفاية إمدادات الطاقة.
 - نقص الموارد البشرية المؤهلة ولاسيما العمالة الماهرة
 - تدني مستوى الشفافية في منظومة التوريد العامة.
 - تعقيد عمليات تسجيل وإغلاق الشركات
 - وجود منافسة غير عادلة من جانب القطاع العام.
 - غياب الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص
 - عدم الإلمام الكافي بديناميكية السوق العالمي والإقليمي.
- وترتب على العوامل المذكورة تأثيرات انعكست على محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي والإجمالي، وافتقاده إلى القدرة على المساهمة في التنوع الاقتصادي أو خلق فرص العمل

□ رابعا أسباب الرجوع إلى القطاع

□ الخاص وتبنيه لزيادة النمو

- هناك العديد من الأسباب إن كانت جزئية أو كلية، والتي حفزت أصحاب القرار في الدول سواء النامية أو تلك التي خرجت من أزمنة المنظومة الاشتراكية الطوبائية في بلدان أوروبا الشرقية وبعض البلدان الآسيوية، وهذه الأسباب تنقسم في (عامرية، 2007: 71):
- الأسباب السياسية وذلك من خلال مسالة الملكية في البلد ومدى إدراك الجهاز الحكومي لذلك في ظل قيود الظروف والمبررات التي انبثقت نتيجة نشاط الإدارة الاقتصادية على المستوى الحكومي أو قطاع الأعمال في البلد .
 - الأسباب الإدارية إذ إن الإدارة في البلدان النامية تكون مجرد قنوات لتوزيع الريع ، بدل البناء والتشييد، وهو ما أنعكس على إنتاجية العمل والاستثمار بصفة عامة.
 - الأسباب الاقتصادية والإسكانية وتظهر من خلال الفعل التي تقوم به الدول الشمولية المؤمنة بالفكر التدخل، إذ يقوم بتعطيل آلية السوق واستبدالها بالعقل الإنساني على شكل تخطيط شامل بعيدا عن التطبيقات الاقتصادية المحكومة بتفاعل قوى العرض والطلب

□ المبحث الثاني □

□ القطاع الخاص بين الواقع والمأمول □

قبل إن نخوض في واقع القطاع الخاص لابد إن نلق نظرة سريعة على أهم السمات التي طرأت على الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية والتي أفرزت من خلالها مشاكل كثيرا والتي لا يزال يعاني منها هذا الاقتصاد ناهيك عن المشاكل الحديثة التي ظهرت مع الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد. إن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من مشاكل عديدة لازمتها منذ اكتشاف النفط وتصديره بالإضافة إلى الأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي، بدأ من تأسيس الدولة العراقية ولغاية انهيار النظام السابق في عام 2003 وما تحمله الاقتصاد من حروب وعقوبات اقتصادية دولية أثقلت الاقتصاد بمشاكل لا حصر لها مما أدى إلى تحمل الشعب معاناة كبيرة ، ونتيجة لئلك تلك الأحداث اكتسب الاقتصاد العراقي الكثير من السمات التي تميزه عن غيره من اقتصاد إي بلد آخر، ومن هذه السمات وأهمها انه اقتصاد ريعي (يعتمد على إيرادات النفط في تمويل ميزانيته)، إذ إن القطاعات الأخرى لا تشكل سوى نسبة قليلة من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم قطاع استخراج وتصدير النفط الخام بنسبة (44%) (خطة التنمية الوطنية، 2009: 23-24) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (95%) من إجمالي الصادرات، لذلك يظهر الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية وذلك بدلالة انخفاض نسب مساهمته في النشاط الاقتصادي نتيجة توقف معظم المشاريع بسبب الدمار الذي لحق بالبنية التحتية في حرب عام 2003 وبذلك يعاني القطاع الخاص في العراق من التذبذب والتردي والركود وعدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وكل ذلك مرده الأساس عدم الاستقرار السياسي وانعدام البيئة السليمة الاستثمارية، إذ عانى القطاع الخاص ويعاني العديد من الأمور التي تقف أمام تقدمه وتطوره، أن القطاع الخاص لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يظهر بالمستوى الذي يمكنه من إن يلعب دورا بارزا في دفع معدلات النمو الاقتصادي إذ تعرض وعلى مدى أربعين عاما إلى هزات عنيفة وتقلبات في السياسات ومضامين لتشريعات قانونية غير واعدة عززت تفتيت الملكية وأبعدته عن أنشطة اقتصادية دون أخرى

أولاً، واقع القطاع الخاص

تراجع دور القطاع الخاص كثير خلال السبعينات والثمانينيات وحاولت الدولة إعادة تنشيط هذا القطاع بخصخصة بعض المشروعات في العام (1987)، وصدور قانون الاستثمار رقم (46) لسنة (1988)، والقانون التجاري لسنة (1989) الذي هدف إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في النشاط التجاري وزيادة الفرص المتاحة أمام الوكالات التجارية والوسطاء التجاري في المساهمة بعملية التنمية (الراوي، 2003: 321) وبذلك أعيد فتح الباب أمام ولوج القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وبخاصة النشاط التجاري على أثر تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي ودخل القطاع الخاص بقوة في النشاط التجاري وزاحم القطاع العام في هذا النشاط بعد عام 1991 أي بعد فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، فقد أصبح ت أغلبية المشاريع التجارية على حساب المشاريع الاستثمارية التي كان هدفها تلبية الاحتياجات من السلع التي منعت الدولة من استيرادها بموجب قرار المقاطعة الاقتصادية وخاصة مستلزمات البطاقة التموينية. أما في عام (2000) فقد أسهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة فعالة في القطاع الزراعي وملكية دور السكن والخدمات الشخصية بنسبة 100% لعام 2000 وقطاع النقل والمواصلات 95.6% وتجارة الجملة والمفرد (82.3%) والبناء والتشييد (77.5%) في إذ كان إسهامه ضعيفاً جداً في قطاع البنوك والتأمين (9%) كما لا نجد هناك إي إسهام له في قطاع النفط الخام والكهرباء والماء في تلك المدة . وبعد ذلك فقد شهدت مرحلة الانتقالية بعد عام 2003 انتكاسة جديدة للقطاع الخاص العراقي نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة أما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، أما في عام (2006) بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص (29%) وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في عام (2008) إلى (26%)، ثم عاودت الارتفاع إلى (33%) عام 2009 ويعود ذلك إلى الزيادة في نشاط قطاعات الإنتاج غير الحقيقي (البنوك والتأمين)، ويرصد الجدول (1) أعلى نسبة مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إذ بلغت 35%.

جدول (1)
مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة
(1990-2015) مليون دينار

السنة	المجموع (1)	القطاع العام (2)	القطاع الخاص (3)	نسب مساهمة القطاع العام (4%)	نسب مساهمة القطاع الخاص (5%)
1990	24398.8	11767.8	12616.4	48.3	51.7
1991	23185.1	8332.2	14746.1	35.9	64.1
1992	62171.8	12626.6	49429.2	20.5	79.5
1993	128138.9	17320.7	110738.0	13.5	86.5
1994	136681.1	18336.5	110737.9	13.4	86.6
1995	2285862.6	168950.6	2116141.1	7.5	92.5
1996	47747.0	36913.9	10833.1	77.3	22.7
1997	104821.5	76214.5	28607.0	72.7	27.3
1998	172884.5	106690.6	66193.9	61.7	38.3
1999	539322.0	375483	163839.0	69.6	30.4
2000	146525.2	1314915.1	150337.6	89.7	10.3
2001	2531440.9	2305425.8	226015.1	91.1	8.9
2002	2199076.7	1797425.1	401651.6	81.7	18.3
2003	—	—	—	—	—
2004	53235358.7	36964327.7	16534910.9	69.4	31.0
2005	73533598.6	49694880.5	24216207.8	67.5	32.6
2006	95587954.0	67512614.4	28554546.2	70.6	29.4
2007	111455813.4	77403626.2	34557604.0	69.4	31.0
2008	157026061.6	116159400.0	42284184.4	73.9	26.1
2009	130642187.0	87254981.6	44377228.4	66.7	33.3
2010	159607123.6	106406600.3	56698138.9	66.6	33.4
2011	218617834.8	151942734.3	66675100.5	69.5	30.5
2012	255727068.5	172053475.8	83673592.7	67.2	32.8
2013	272596360.8	177402476.1	95193884.7	65.0	35
2014	271334544.1	177340245.5	93994298.6	65.4	34.6
2015	209398233.3	115933234.1	93464999.2	55.2	45.8

المصدر: العمود (4) و (5) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

أما بالنسبة إلى مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال في العراق فيمكن التعرف عليها من خلال بيانات الجدول (2) التي تشير إلى مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال المدة (1990-2015) إذ يلاحظ النسب المتواضعة لمساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي إذ يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص (53%) من إجمالي تكوين رأس المال، ثم انخفضت فيما بعد خلال فترة بداية التسعينيات، وطرأ تحسن في عام 2002 بعد أن تحسن الوضع الاقتصادي الناجم عن برنامج النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة ، وكذلك الاستفادة من قانون الاستثمار لعام 1998 ولكن هذه النسبة انخفضت بعد

الاحتلال لنصل إلى أدنى حد لها عام 2006، وذلك بسبب الوضع الأمني المتدهور وتوقف معظم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص، وخروج رؤوس الأموال إلى دول الجوار للاستثمار في نشاطات صناعية وعقارية. وارتفع إجمالي تكوين رأس المال لعام (2013) إلى (26) مليار دينار مقارنة بعام (2012) إذ كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت (15.9) مليار دينار وبنسبة مقدارهـا (63.8%) مقارنة بعام (2012) نتيجة لارتفاع الاستثمارات في القطاع العام لعام (2013) مقارنة بعـام (2012)، وكذلك لتطبيق آليات جديدة في إعداد تقديرات إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالاعتماد على أحدث البيانات من المسوحات بالإضافة إلى بيانات الاستيراد، ويشير الجدول (2) لعام (2013) إن مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة قد بلغت (82.7%) و 17.3% على التوالي، وتركزت الاستثمارات في القطاع العام في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والكهرباء ونشاط التعدين والنقل والمواصلات والبناء والتشييد، بينما نلاحظ أن أكبر الاستثمارات تركزت في نشاط تجارة الجملة والمفرد بالنسبة للقطاع الخاص إذ بلغت (1.2) مليار دينار بالأسعار الثابتة وبنسبة مساهمة قدرهـا (26.6%) من مجموع الاستثمارات في هذا القطاع، يليه نشاط النقل وملكية دور السكن والخدمات الشخصية من حيث الأهمية النسبية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014: 4)، ويمكن الاستدلال من الجدول (2) على ضعف دور القطاع الخاص من خلال نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الخاص في إجمالي تكوين رأس المال للمدة 1990-2015، إذ يلاحظ أن نسب رأس المال الخاص منخفضة جداً لا تتناسب مع الطموح، وظهرت هذه النسب مختلفة ومتذبذبة بسبب اختلاف قرارات المستثمرين نتيجة الظروف الأمنية واضطراب عوامل المناخ الاستثماري بشكل عام، وهكذا تحاول الدولة أن توجه إلى دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره وتوفير مستلزمات تمكينه من أداء دوره، (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، 2010: 31) ومن خلال ذلك أخذ هذا القطاع دوره الفاعل في العملية التنموية وإعادة الأعمار جاعلاً من إعادة الحيوية للقطاع الخاص دعامة أساسية من دعائم إستراتيجيتها الثلاثة وذلك من خلال جعله القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم إيراداته ومدخراته وهذا ما جاءت بها الخطة التنموية (2013-2017) (خطة الوطنية، 2009: 174-175)، وتشير بيانات الجدول (2) والشكل (1) إلى تطور نسب مساهمة تكوين رأس المال الثابت في العراق بالأسعار الثابتة لسنة أساس (1988=100) (للمدة 1990-2015 (إلف دينار).

جدول (2)

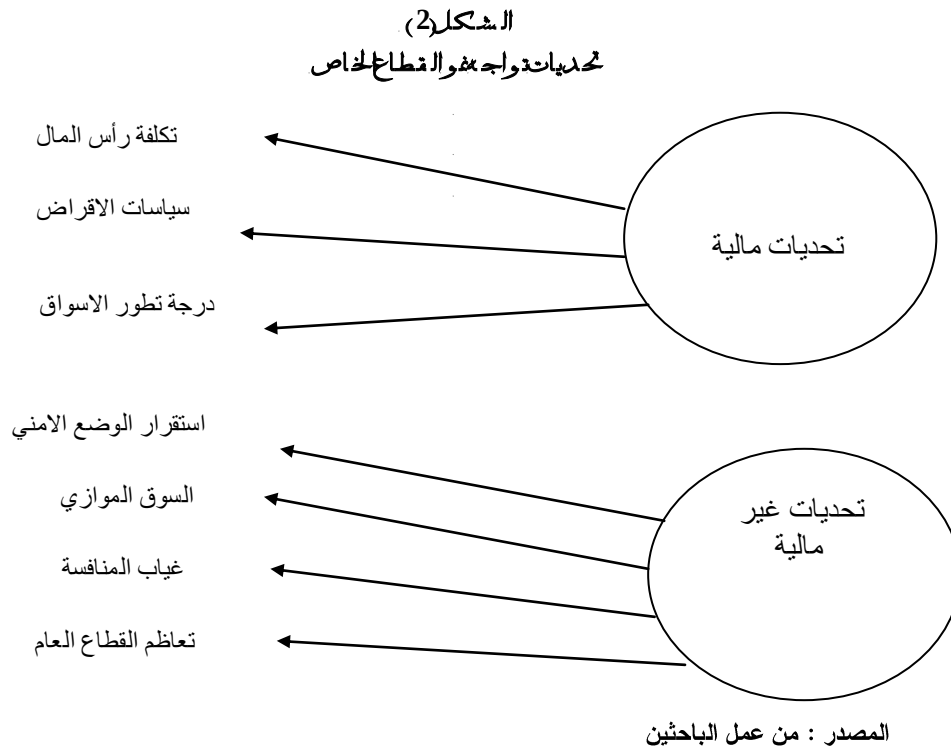
تطور تكوين رأس المال الثابت للعام والخامس في العراق بالسعر الثابت
لسنة أساس (1988 = 100) للمدة 1990-2015 (الف دينار)

السنة	تكوين رأس المال الثابت العام والخاص (1)	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام (2)	تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (3)	نسب مساهمة القطاع العام 4%	نسب مساهمة القطاع الخاص 5%
1990	3700030	2203134.0	1496896	-	-
1991	597643	277064.0	320579	46.4	53.6
1992	598449	521694.0	76755	87.2	12.8
1993	728419.1	571556.0	156863	78.5	21.5
1994	448121	313164	134957	69.9	30.1
1995	309656.5	251633	58023.5	81.3	18.7
1996	139826.7	109229	30597.7	78.1	21.9
1997	575747.3	514833	60914.3	89.4	10.6
1998	816232.8	694593	121639.8	85.1	14.9
1999	1387119.7	1234946	152173.7	89.0	10.9
2000	2820886.2	2596676	224210.2	92.1	7.9
2001	4582496.2	4238271	344225.2	92.5	7.9
2002	3318261.6	2726740.2	591521	82.2	17.8
2003	-	-	-	-	-
2004	4327981.3	4023753.2	304228.1	93	7.0
2005	8650594.6	8417544.3	233050.3	97.3	2.7
2006	17212470.6	16838912	373558.6	97.8	2.2
2007	5657259	5400202.22	257056.54	95.5	4.5
2008	9948694.64	9703375.18	245319.46	97.5	2.5
2009	5919810.24	5516604.27	403205.97	93.2	6.8
2010	10171014.47	9799397.83	371616.64	96.3	3.7
2011	14887088.38	1448097.05	406113.3	97.3	2.7
2012	15902882.14	15442221.45	460660.69	97.1	2.9
2013	26043041	21535888	4507153	82.7	17.3
2014	20161948	14361948	5799860	71.3	28.7
2015	21195357	13384700	7810657	63.2	36.8

المصدر: العمود (4) و (5) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول (2).

ثانياً القطاع الخاص والتحديات

يواجه القطاع الخاص في العراق صعوبات تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه وتضعف من قدرته التنافسية، ويمكن إجمال هذه التحديات بالشكل الآتي:



1_التحديات المالية وهي تحديات تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ومنها:
(على الموقع www.caribankorg/iita)

أ_تكلفة رأس المال: وهي لها علاقة بالفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص من أجل الحصول على التمويل الضروري لنشاطها، وتساهم مجموعة من العوامل في ارتفاع تكلفة رأس المال ومنها تقلبات أسعار الصرف، وارتفاع درجة المخاطرة .

ب_سياسات الإقراض: إن الأهمية التي تحتلها عملية التمويل بوساطة عملية الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير من أجل حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل الكافي لغرض بناء وتطوير النشاط الاقتصادي.

ج_درجة تطور الأسواق المالية: تساهم الأسواق المالية المتطورة في عملية جذب المدخرات المحلية والخارجية، ويؤدي هذا إلى خفض تكاليف التمويل، الذي يكون عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات، وبالتالي فإن تطور الأسواق المالية له أثر على توفير فرص لتمويل القطاع الخاص.

2_تحديات غير مالية وهي تحديات تمس جانب وضع السوق وظهور المنافسة والمناخ الاقتصادي، والاستقرار الأمني .

أ- **الاستقرار والوضع الأمني:** إذ يشكل المناخ الاقتصادي الملائم والمستقر تحفيزاً للقطاع الخاص ، بينما يشكل الوضع الأمني غير المستقر والمناخ الاقتصادي غير الملائم في الحد من تواجد القطاع الخاص.

ب- **السوق الموازي:** يعد القطاع الموازي منافساً فاقده الشرعية في النشاط الاقتصادي بمعنى لا يتحمل أي تكاليف مما يجعله أكثر قدرة على تصريف منتجاته وبأسعار أقل، بينما مؤسسات القطاع الخاص تعمل بطريقة رسمية.

ج- **غياب المنافسة:** إذ إن وجود المنافسة له انعكاسات في ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

د- **تعاظم مكانة القطاع العام:** إذ إن ذلك يؤدي إلى الحد من القطاع الخاص، وبالتالي تضائل فرص التوسع والتطور، في ظل توجه الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام.

ثالثاً، أسباب تخلف القطاع الخاص في العراق

لقد عانى القطاع الخاص في العراق من الضياع وضعف الدعم الحكومي وتششت الرؤى في تحديد دوره الأساسي في صناعة القرار الاقتصادي ، وعدم تأمين بني تحتية لخلق مصادر تمويل إضافية للموازنة ، إضافة إلى عدم توفير بيئة عمل مناسبة لتأمين مناخ استثماري مشجع لجلب رؤوس الأموال الخاصة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى هروب الأموال العراقية نحو الخارج، وتدهور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، ومن أهم أسباب تخلف القطاع الخاص في العراق هي (العنبي، 2008: 135):

- 1- **واجه القطاع الخاص تشريعات قانونية قيدت حركته،** فهناك حضر على تواجده في عدد من الأنشطة كما أن الحصول على الإجازات والرخص يخضع لدرجات متفاوتة من الصعوبة حسب نوع النشاط.
- 2- **إعطاء أولوية لشركات القطاع العام** على مثيلاتها من القطاع الخاص في تنفيذ الأعمال دون النظر إلى معيار الكفاءة ، وأيهما يحقق كفاءة في الإجاز.
- 3- **زيادة الأعباء الضريبية على الشركات** دون الآخذ بالعبء الأمثل ودرجات الاستجابة عند فرضها مما أدى إلى إضعاف قدرتها على تمويل عملية التراكم في رأس المال وتعويض الاندثار.

4- عدم وضوح طبيعة المناخ الاستثماري ، وشيوع حالة عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص.

5- هيمنة الدولة على السياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي، على الرغم من السماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة لكن بشكل ضيق ، مما انعكس على تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تعبئة مدخرات الأفراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية كبيرة.

6- احتكار القطاع العام للقطاعات المهمة مثل التجارة لمواد معينة وصناعة مواد البناء مما جعل نشاط القطاع الخاص يتقلص دون مستوى إمكاناته التمويلية والفنية.

رابعاً، أهم ملامح القطاع الخاص في العراق

تظهر مجموعة ملامح على القطاع الخاص في العراق وهي (العنبي، 2008: 137):

- 1- يغلب عليه صفة العمل الفردي والمنشأة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والإنتاج والتسويق.
- 2- يستثمر في الأنشطة ذات الربح السريع وفترة الاسترداد لرأس المال المضمون قصيرة.
- 3- يتبع أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال ويتجلى بشكل واضح من خلال هيكل التكوين حسب نوع الموجودات.
- 4- يعتمد كثيراً على الدعم الحكومي الأمر الذي يجعله ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج.

المبحث الثالث

النموذج القياسي المستخدم في الدراسة لتحليل النتائج أولاً، توصيفاً للنموذج

لغرض تحديد أهمية القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، تم اعتماد المتغيرات الداخلية والخارجية التي نعتقد بأهمية تأثيرها في إصلاح القطاع الخاص، وحسب ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية إذ تم استخدام المتغيرات المستقلة المتمثلة بتكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص والزمن والمتغير الوهمي، أما المتغير التابع (المعتمد) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي. وفي مجال التقدير تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لكونها تعطي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة. وقد تم اعتماد الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ومعامل تحديد (R^2) الذي يقيس القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار المقدرة وكذلك استخدام اختبار (F) لمعرفة المعنوية

الإجمالية للأنموذج فضلاً عن استخدام اختبار (T) لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%)، كذلك تم استخدام الاختبارات القياسية مثل اختبار الارتباط الذاتي اختبار (D.W).

جدول (3)

تكوين رأس المال الثابت للمقطعين العام والمجال المحلي الإجمالي في العراق
للمدة (1990-2015) بالأسعار الثابتة 100 = 1988 (مليون دينار)

السنوات	تكوين رأس المال الثابت		الناتج المحلي الإجمالي
	استثمارات القطاع العام	استثمارات القطاع الخاص	
1990	2203	14969.0	29711.1
1991	277.1	3205.8	10682
1992	521.7	767.6	14163.5
1993	571.6	1568.6	18453.6
1994	313.2	1349.6	19164.9
1995	251.6	580.2	19571.2
1996	109.2	306.0	21728.1
1997	514.8	609.1	26342.7
1998	694.6	1216.4	35525.0
1999	1234.9	1521.7	41771.1
2000	2596.7	2242.1	42358.6
2001	4238.3	3442.3	4335.1
2002	2726.7	5915.2	40344.9
2003	4851.6	3682.6	26990.4
2004	4023.8	3042.3	41607.8
2005	8417.5	2330.5	43438.8
2006	16838.9	3735.6	47851.4
2007	54002	2570.6	48510.6
2008	97033.7	2453.2	51716.6
2009	55166	4032.1	54720.8
2010	10840.8	6993.5	57925.9
2011	11169.7	7669.8	64159.9
2012	14562.9	12365.4	71680.8
2013	21535.8	45071.5	75685.7
2014	41889.6	13947.7	72736.2
2015	29904.9	18803.8	68210.6

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية، قسم الجهاز المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية

ثاني تحليل اختبار جذر الوحدة والاستقرارية Test of Unit Root Stationarity

تعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية، وغالباً ما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة (Non-Stationary) ومن ثم فإن النتائج التي نحصل عليها من معادلة الانحدار والتقدير غالباً ما تكون زائفة (Spurious regression) أي لا معنى لها. لذا من الضروري على الباحث أن يقوم بمعالجة السلاسل الزمنية قبل البدء بعملية الاختبار من أجل إزالة أي تشوهات أو تباينات أو عدم اتساق فيها ومن ثم تحويلها إلى حالة السكون ومن ثم

الحصول على تقديرات دقيقة وصحيحة. وقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي:

الجدول (4)

اختبار جذر الوحدة للمستويات باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

المتغير	اختبار المستوى بدون مقطع واتجاه عام		اختبار المستوى بمقطع واتجاه عام		اختبار المستوى بمقطع	
	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob
(D(s4	1.143885	0.2224	3.911381	0.0275	2.963185	0.0530
(D(s5	0.561041	0.8300	4.131149	0.0169	0.127750	0.9350
GDP	1.133271	0.9285	5.275802	0.0013	0.545645	0.8652

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول (3) ومن خلال اعتماد برنامج (9EViews).

يتضح من الجدول (4) أن متغيرات السلاسل الزمنية (استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية عدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وان هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدره سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأنه قيم (t) المحسوبة اقل من القيم ((t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). أي أن جميع سلاسل البيانات الأصلية لمؤشرات تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في العراق غير ساكنة أو غير مستقرة، وبالتالي لا تصلح بصورتها الحالية للاستخدام في عملية التقدير، لذا يتوجب علينا إزالة أثر الاتجاه العام المسبب لعدم الاستقرار أو السكون في جميع سلاسل بيانات مؤشرات الدراسة، على أن نخضع تلك السلاسل مرة أخرى لاختبار جذر الوحدة للتأكد من أنها مستقرة، وكما في الجدول (5).

الجدول (5)

اختبار جذر الوحدة للفروق الأولى باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

المتغير	اختبار الفروق بدون مقطع واتجاه عام		اختبار الفروق بمقطع واتجاه عام		اختبار الفروق بمقطع	
	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob
(D(s4	5.047664	0.0000	4.048139	0.0231	4.944215	0.0007
(D(s5	2.259995	0.0260	3.028794	0.1471	2.488800	0.1315
GDP	8.588151	0.0000	8.754164	0.0000	8.978818	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول (3) ومن خلال اعتماد برنامج (9EViews).

يتبن من الجدول أعلاه ، أن السلاسل الزمنية لبيانات استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص أصبحت ساكنة أو مستقرة بعد إزالة أثر الاتجاه العام وعليه فليكن الشرط الضروري لبناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية قد تحقق ، إذ إن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل لن يكون زائفاً

ثالثاً نتائج تقدير النموذج.

تم استخدام البيانات التي وردت في الجدول (3) الخاصة بالمتغيرات ومن أجل صياغة كإنموذج قياسي لتوضيح مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي وقد تم اختيار أفضل هذه النماذج وكالاتي وباعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9)، وتظهر النتائج كآلاتي:

جدول (6)
معادلة تحليل الانحدار

ت	المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	نسبة T	قيمة P
1	a	0.21966	0.050838	0.432086	0.6703
2	(D(s4	0.123176	0.063570	1.937640	0.0669
3	(D(s5	0.135191	0.076585	1.765229	0.0928
$R^2=0.321925$ $R^{adj}=0.254118$ $F = 4.747642$ $D.W = 2.111229$ $N= 23$					
***=معنوي عند مستوى 1% ***=معنوي عند مستوى 2% *=معنوي عند مستوى 3%					

أظهرت الاختبارات الإحصائية بأن مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1990-2015 من خلال:

1- نلاحظ من الأنموذج المقدر إن معامل التحديد قد بلغ 32% وهذا يعني أن كل من المتغيرين الاستثمار العام والخاص يفسران من الناتج المحلي الإجمالي ، أما النسبة البالغة 68% تعود للعوامل غير المفسرة (موجودة ضمن عنصر الخطأ العشوائي).

2- أن زيادة القطاع العام بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي 12% ، أما استثمار القطاع الخاص بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 13%.

3- أن نموذج الانحدار المقدر يعطي معنوية في التقدير، كون إن القيمة الاحتمالية لاختبار F البالغة 2% أقل من مستوى المعنوية 5%.

4- أما النموذج فإنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين بواقي المتغيرات العشوائية) إذ بلغت قيمة دربن واتسون ($D.W^*$) المحتسبة (2.11229) وهي تتجاوز القيمة العليا للاختبار du البالغة (1.543) بمستوى معنوية ودرجات حرية (32). وبالتالي فإن: $(du - 4D.W = 2.111229)$ وهذا يعني أن النموذج يمكن الوثوق به بالتنبؤ والتقدير.

5- تبين النتائج أعلاه أن العلاقة طردية بين كل من الاستثمارات في القطاع العام والاستثمارات في القطاع الخاص مع الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الرابع

رؤى مستقبلية لبناء وتطوير

القطاع الخاص في العراق

يحتّم إتجاه ومسار العمل المستقبلي تغيير توجه القطاع الخاص بإعادة تحديد منطلقات القطاع الخاص وأهدافه، وأدواته لتحقيق قفزات نوعية ومعدلات نمو مرتفعة، ويتطلب ذلك اعتماد ديناميكية جديدة تعتمد المنافسة المفتوحة في ظل عالم سريع التغيير والتوجه إلى أسواق تتجاوز الحدود الإقليمية وتلعب فيه أساليب الدعاية والإعلان والتسويق دوراً مهماً وأساسياً، كما أن للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال وحرية انتقال رأس المال يجعل من الضروري تطوير وتوسيع قاعدة البيانات الخاصة بعملية الاستثمار، ومن أجل تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الأنشطة الاقتصادية فإن الأمر يتطلب وضع سياسات من شأنها أن تعزز وتقوي هذا الدور ومنها: (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2009: 14)، تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار والسماح لدخول المستثمرين الخارجيين للاستثمار في الشركات المساهمة، وخلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخصخصة مشاريع القطاع العام، ومع إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين، تعزيز دور الأنظمة المصرفية الاستثمارية ودعم المؤسسات المالية، وتنمية وتطوير القدرات التنافسية والتصديرية للقطاع الخاص، ومن أجل تطبيق هذه السياسات سنلقي الضوء على ما يلي:

أولاً: تفعيل القطاع الخاص

أضحى مما تقدم أن العراق بحاجة إلى إعادة النظر في الاستراتيجية المتعلقة بما يشكله القطاع العام والخاص من دور في مجمل النشاط الاقتصادي، والاتجاه نحو إعادة توسيع مشاركة القطاع الخاص

من خلال سياسات اقتصادية تعتمد على إعطاء دور أكثر فاعلية للمبادرة الفردية، وعلى حساب إجراء تقليص سريع لتدخل الدولة في بعض المجالات ، إن الهدف من وراء عملية التحول هو إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص في محمل النشاط الاقتصادي، فضلاً عن حاجة الدولة إلى موارد سريعة لمواجهة متطلباتها العامة بهدف تعزيز عملية النمو وخلق روح المنافسة بينه وبين القطاع العام مما يخدم متطلبات الظرف المعاش ، وتعديل الوضع الحالي للموازنة ورفع مستوى فاعلية هياكل الإنتاج وتوفير فرص العمل (العزیز ، 2002: 315).

ثانياً رسم سياسات في تطوير القطاع الخاص

تتمثل الأهداف في رسم سياسات تطوير القطاع الخاص في تقوية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد الوطني غير النفطي ، ومحاولة تنشيطه من خلال توفير مجموعة من الإجراءات والوسائل الأربعة من أجل النهوض بالقطاع الخاص هي (العزاوي، 2008:):

- تشجيع الاستثمار الخاص أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص، أو كلاهما لضمان الاستثمار الخاص وخاصة في مجال المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تشغيل وتوليد فرص عمل في أنحاء العراق.
- إيجاد مناخ تنافسي لأن تطوير القطاع الخاص وزيادة إسهامه ودوره يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط وتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة.
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية.
- قيام مؤسسات الدولة ووزاراتها بتسهيل إشراك الدولة كل فعاليات القطاع الخاص في إقرار خططها وبرامجها.
- إيجاد نوع من الترابط بين مؤسسات الدولة وبين فعاليات القطاع الخاص من أجل استمرار تزويد القطاع الخاص بالمواد الأولية.
- خلق بيئة قانونية وتشريعية وتمويلية تتوافر فيها الشروط الأمنية، لأن التشريعات والقوانين هي القواعد المنظمة للنشاط التجاري بمختلف أنواعه، وأن عدم وجود استقرار في التشريعات يخلق نوعاً من الارتباك والتردد في الاستثمار والعمل الحر، وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة بأن الاستقرار التشريعي له دور مهم في عملية التقدم والتطور الذي تشهده الدول المتقدمة.

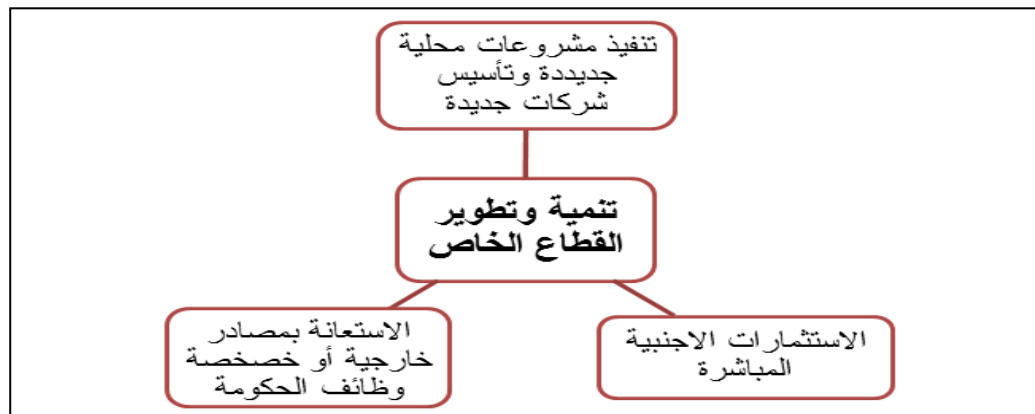
- بناء جهاز مصرفي يعمل بآلية سلسلة من خلال تسهيل عملية التمويل والإقراض والسرعة في الإيجاز، وتقديم الخدمات.
- تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتراخيص.
- تطوير العلاقة إلى شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الاستقرار السياسي إذ لا يمكن للنشاط الاقتصادي والتجاري أن يزدهر كما لا يمكن لأصحاب رؤوس الأموال حتى وأن كانت متواضعة أن يغامروا بالاستثمار من دونه، إذ يمثل البيئة التي تساهم بشكل فاعل في السماح بمشاركة رأس المال الخاص.
- معالجة الفساد النظامي والمحسوبية، لأنه لا يمكن ممارسة أي نشاط اقتصادي مع وجود هذه الحالة المرضية الخطيرة التي لها آثارها على المجتمع.
- تحسين المناخ الاقتصادي العام، من حيث البيئة القانونية والبنية الأساسية والخدمات، والقوانين والسياسات المرتبطة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها، بشكل يحقق وفورات اقتصادية للمشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص، وتأمين أسباب النجاح والنمو والربحية على المدى البعيد (الرفاعي، 1994: 18).

ثالثاً تنمية وتطوير القطاع الخاص

توجد ثلاث استراتيجيات متكاملة مع بعضها البعض تشير بحلول من أجل تنمية وتطوير القطاع الخاص كما في الشكل (3).

شكل (3)

تنمية وتطوير القطاع الخاص



المصدر: من عمل الباحثين.

وهناك دليل قوي على أن أكثر السبل سرعة واستدامة لتحقيق النمو يعتمد على الأفراد المنفذين للمشروعات الجديدة والشركات القائمة على مثل هذه المشروعات إذ إنها تعمل على تطوير منتجات وخدمات جديدة أو استخدام وسائل جديدة، كما أن تشجيع الشركات المحلية يعد عنصراً أساسياً لتنمية اقتصاد قائم على المشروعات الجديدة وإدارتها وفي الوقت نفسه، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة توفر المزيد من رأس المال والتقنيات الجديدة، فضلاً عن أنها تفتح الطريق إلى الاقتصاد العالمي، وينادي أنصار سياسة الاعتماد على مصادر خارجية وخصخصة الشركات بأن القطاع الخاص يمكنه تنفيذ الكثير من الوظائف بكفاءة أعلى وتكلفة أقل مما تستطيع الحكومات تنفيذه، ويفيد ذلك في تخفيف الأعباء من على دافعي الضرائب وتوفير الموارد أمام الحكومة لاستخدامها على الخدمات التي يمكن أن يستفيد منها السكان ككل مثل الأمن والتعليم والخدمات الصحية وبعض جوانب البنية الأساسية (وزارة التخطيط، 2012: 6).

ويمكن اتخاذ عدد من الخطوات التي من شأنها إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد من خلال القيام بإصلاحات تمثل استراتيجية تنمية القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية الشاملة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال السياسات والحوافز والمبادرات التنظيمية التي تسهم في توسيع دوره في الاقتصاد الوطني وزيادة فعاليته، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع والتي تنعكس إيجابياً على استجابته لتوجهات الحكومة بشأن بناء وتطوير الاقتصاد .

الاستنتاجات والتوصيات أولاً: الاستنتاجات

- 1- أن السلاسل الزمنية لبيانات استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص أصبحت ساكنة أو مستقرة، بعد إزالة اثر الاتجاه العام.
- 2- تبين نتائج معادلة الاتحدار أن العلاقة طردية بين كل من الاستثمارات في القطاع العام والاستثمارات في القطاع الخاص مع الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- محدودية وسائل حماية القطاع الخاص وخاصة تلك التي تتعلق بمنع دخول السلع المنافسة للمنتج المحلي.
- 4- ضعف العلاقات التشابكية القطاعية، مما يجعل فجوة بين القطاع الخاص العراقي وبقية القطاعات الاقتصادية.
- 5- تقادم البنى التحتية، فضلاً عن ضعف الكبر بإمدادات الطاقة الكهربائية جعل عمل القطاع الخاص ضعيفاً.
- 6- القطاع الخاص لا يمتلك أية قدرة للتأثير في النمط أحادي الجانب لصنع القرار الاقتصادي في العراق وبالتالي فإنه لا يمتلك أية قدرة على فرض تصوراتته بصدد طبيعة سياسة التشغيل التي تتسق مع مصالحه.

ثانياً: التوصيات

- 1- خلق الحافز عند المواطنين لتوجه نحو العمل بالقطاع الخاص بتقديم الدعم المناسب من قبل الحكومة. ليس الدعم المادي وإنما هنالك وسائل عديدة تستطيع الدولة تقديمها في ظل الظروف الراهنة ومتطلبات الاستدامة.
- 2- تشجيع القطاع الخاص سوف يساعد على إنشاء إيرادات جديدة ممثلة في الضرائب والجمارك وهما من الإيرادات السيادية للدولة وهذا يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزانية الدولة.
- 3- إقامة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الخاص.
- 4- صناعة النفط يمكن أن تشكل فرصة للقطاع الخاص لتقديم خدماته في مختلف المجالات الاستكشافية والاستخراجية والتسويقية.
- 5- إعطاء مجال للقطاع الخاص بكافة مجالاته سواء كانت تخص الجانب الصناعي، أو تلك التي تشمل الجانب المصرفي، والبنية الخدمية من خلال مشاركة القطاع العام والخاص والتعاون فيما بينهما.
- 6- العمل بقانون تقاعد القطاع الخاص مثلما موجود بالقطاع العام.
- 7- القيام ببيع الشركات غير القادرة على الإنتاج، أو القيام بعملية المشاركة ما بين القطاع العام والخاص، الأمر الذي يؤدي إلى توفير موارد مالية.

المصادر

- 1- بوصنبورة ، عبد الله: اتجاهات عمال القطاع العام الصناعي نحو الخصخصة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، 1998
- 2- الجبوري، سوسن كريم، الخصخصة وسيلة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009.
- 3- جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، 2014.
- 4- جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2013-2030، 2013.
- 5- ألحديثي، سيف الدين محمد، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، 2007.
- 6- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014، وزارة التخطيط لسنة 2009.
- 7- الرفاعي، احمد حسين ،محمد هشام ، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج : التحديات والفرص، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994.
- 8- عبد العزيز، أكرام، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بغداد، 2002.
- 9- عبيس، كريم ،واقع القطاع لخاص العراقي وسبل النهوض به ،جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.
- 10- العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مركز العراق للدراسات، 2008.
- 11- عناني ،محمد عبد السميع ، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2009.
- 12- العنبيكي، عبد الحسين محمد ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، 2008.
- 13- كريم، بودخدخ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011.
- 14- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية.
- 15- (على الموقع الالكتروني <http://www.woecdorg/dataoecd>).
- 16- (على الموقع www.caribankorg/iita).